

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٧٤

بنظام صندوق استئثار الودائع والتأمينات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الميثاق العامة ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يعتبر صندوق استئثار الودائع والتأمينات هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تبع وزير المالية ويكون مقره مدينة القاهرة .

مادة ٢ — يختص الصندوق بتوظيف الأموال المتاحة للاستئثار المنصوص عليهما في المادة الثامنة من هذا القرار وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :

(أ) المساهمة في المشروعات الاقتصادية .

(ب) إقراض الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة بضمان الحكومة لتنفيذ مشروعات الخطة المعتمدة وإقراض المشروعات الاستثمارية الأخرى بالشروط والضمانات التي تحدده بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق .

(ج) استئثار أموال الصندوق في الأوراق المالية في حالة وجود فائض .

مادة ٣ — يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة وزير المالية وعضويته كل من :

— نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق .

— وكيل وزارة المالية لشئون التمويل .

— وكيل وزارة التجارة .

— وكيل وزارة التخطيط .

— وكيل محافظ البنك المركزي يختاره محافظ البنك .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٤٢ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعواليها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ،

قرر :

مادة ١ — يمنح اسم كل من أعضاء هيئة الشرطة الذين استشهدوا أثناء العمليات الحربية خلال حرب السادس من أكتوبر لسنة ١٩٧٣ لقب الرتبة أو الدرجة الأعلى مباشرة من الرتبة أو الدرجة التي كان يشغلها عند استشهاده طبقاً ل المادة ٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ مالم تكن هذه الأخيرة رتبة أو درجة في فتحه .

مادة ٢ — يكون معاش الاستشهاد لاستشهادين المشار إليهم في المادة السابقة هو معاش الرتبة أو الدرجة الأعلى طبقاً للجدول المرافق للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فإذا كان المستشهد عند استشهاده يشغل درجة ساعد يمنع معاش الاستشهاد المقرر لأمين الشرطة ، وإذا كان يشغل شيخ خفراء أو وكيل شيخ خفراء أو خفر يمنع معاش الاستشهاد المقرر بلendi الشرطة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٣٩٤ (١٩٧٤) نفربر

أنور السادات